دراسة السكان وأهميتها

يحظى موضوع السكان باهتمام كبير لما للمعرفة السكانية من أهمية في حياة الإنسان من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية، إلى جانب تأثير المتغيرات السكانية في خصائص المجتمع، وقيمه، وتقاليده، والسياسات التي تتخذ للتدخل في حل مشكلاته، أو تغيير اتجاهاتها وتطوراتها؛ فلا يمكن فهم مجتمع أو حل مشكلاته والتخطيط لتطوره ونموه وتقدمه، دون الإفادة من المعرفة السكانية عن اتجاهات النمو والتوزيع الجغرافي للسكان وسماتهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. ففي حين تؤثر المتغيرات السكانية على التنمية تأثيراً واضحاً، فإن التنمية – بدورها- تؤثر في كثير من الجوانب السكانية المهمة، مثل الإنجاب وسن الزواج والوفيات وبعض الخصائص السكانية وغيرها . فالتخطيط للتعليم، والصحة، والقوى العاملة – على سبيل المثال- يعتمد اعتماداً كبيراً على البيانات عن خصائص السكان وتوزيعهم الجغرافي.

ومن هذا المنطلق لم يكن الاهتمام بموضوع السكان جديداً، بل ظهر في كثير من كتابات القدماء والمحدثين من المفكرين والعلماء على حد سواء. وتزايد الاهتمام بموضوع السكان والمسائل المرتبطة به خلال القرن العشرين

خصوصاً، الذي شهد أكبر التحولات الديموغرافية والتغيرات السكانية على مر التاريخ. ويعود هذا الاهتمام المتزايد والتطور المعرفي المتنامي في مجال السكان إلى العديد من العوامل، منها:

(أ) **التزايد السكاني السريع خلال القرنين الماضيين**، وخاصة القرن العشرين، مما أدى إلى التخوف من نتائج النمو السكاني المرتفع، ومن ثم ظهور آراء ووجهات نظر تؤيد أفكار مالثوس[1]، وبالتالي صدور كتب متعددة تحذر من "الانفجار السكاني" أو "القنبلة السكانية"، كما يُطلق عليها بعضهم، والتخوف من عواقبه الوخيمة.

(ب) **تطور معظم المجتمعات ووعيها بأهمية التخطيط**، ومن ثم ظهور الخطط التنموية الشاملة التي تُبنى على الإحصاءات المتنوعة، مما أدى إلى تزايد الحاجة إلى الإحصاءات والدراسات السكانية، ومن ثم زيادة الطلب على المتخصصين في هذا المجال. فالإحصاءات السكانية ركيزة مهمة للخطط التنموية.

(جـ) **النهضة العلمية** التي شهدتها الدول المتقدمة خاصة، أدت إلى تطور مختلف العلوم النافعة، ومنها الدراسات السكانية. فاستفادت مما

توصلت إليه العلوم الأخرى من مناهج وأساليب ونظريات،مما أدى بدوره إلى إرساء قواعد هذا المجال العلمي، وبالتالي زيادة الاهتمام به، وتزايد إقبال الدارسين للتخصص فيه.

(د) **العلاقة بين السكان والتنمية والبيئة**، تجسد الإحساس بوجود علاقة وطيدة وترابط قوي بين السكان والتنمية والبيئة، في عقد المؤتمرات المحلية والأقليمية والدولية، من بخارست في عام ١٩٧٤م، مروراً بمؤتمر القاهرة للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤م، وما بعده، بالإضافة إلى إعلان الأهداف الإنمائية الألفية[1].

(هـ) **انخفاض معدلات النمو السكاني إلى الصفر** (أو أقل) في بعض الدول المتقدمة، أدى إلى زيادة الاهتمام بنتائج انخفاض معدلات النمو عند هذا الحد ومدى تأثيرها على مسقبل النمو الاقتصادي في تلك الدول.

(ز) **دعم كثير من المنظمات** – مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرهما – لأنشطة البحوث السكانية وجهود جمع البيانات، مما أدى إلى توافر إحصاءات سكانية كثيرة.

دراسة السكان ومجالاتها:

في الحقيقة، لا ينفرد تخصص واحد أو علم من العلوم بدراسة السكان، بل يشترك العديد من التخصصات في دراسة موضوع السكان من زوايا مختلفة، وربما لأغراض مختلفة، لتسهم جميعها في فهم موضوع السكان بأبعاده المختلفة، ومنها: الجغرافيا، والاقتصاد، والاجتماع، والأنثربولوجيا، والتاريخ، والطب، وعلم النفس، وعلم الآثار. وبوصفه واحداً من فروع المعرفة التي تُعنى بموضوع السكان، يُمكن أن تعرَّف "جغرافية السكان" بأنها **فرع من فروع الجغرافيا البشرية تهتم بوصف التباين المكاني في توزيع السكان ونموهم وتركيبهم وهجراتهم، وتفسير ذلك من خلال ربط هذه الاختلافات المكانية بخصائص الأماكن سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو طبيعية أو بيئية**. وعموماً، تُعنى بتفسير التباين المكاني للمتغيرات والخصائص السكانية من خلال ربطها بالاختلافات في سمات الأماكن وخصائصها.

ولا تقتصر جغرافية السكان على ذلك، بل تهتم بدراسة العمليات التي تسهم في نشوء الاختلافات المكانية في توزيع الظاهرات السكانية، وما ينتج عن ذلك من أنماط مكانية[1]، كذلك تأثير الخصائص المكانية في السلوك الديموغرافي كتأثيرها في السلوك الإنجابي أو الهجرة. وبعبارة أخرى، تدرس

توزيع السكان وخصائصهم المختلفة، وتركز بشكل كبير على تحركات السكان وهجراتهم. فتهتم بمدى تأثير تباين خصائص الأماكن وسماتها الطبيعية والبشرية في قرارات الهجرة واختيار المقصد – على سبيل المثال -كتأثير المناخ، والطبيعة البيئية، وكذلك توافر فرص العمل والخدمات. وما من شك أن "التباين المكاني" أو "الروابط أو العلاقات المكانية" هما بيت القصيد في التعريف السابق. فاهتمام الجغرافي بالخصوبة – مثلاً - ينصب على التباين الجغرافي في معدلات الخصوبة أو مدى تأثير الخصائص المكانية على السلوك الإنجابي. وبناء عليه، فإن جغرافية السكان تزداد أهمية، لأنها تربط جميع فروع الجغرافيا بعضها ببعض.

وعلى الرغم من أن الدراسات السكانية ظهرت منذ قرون إلا أن جغرافية السكان تعتبر حديثة نسبياً، فقد أصبحت أحد فروع الجغرافيا البشرية عقب ما نادى به تريورثا (Trewartha) في عام ١٩٥٣م أثناء انعقاد الاجتماع السنوي لرابطة الجغرافيين الأمريكيين، مشيراً إلى أهميتها بوصفها رابطاً بين سطح الأرض الطبيعي وسطحها الحضاري. وقد عرفها بأنها "دراسة التباين المكاني للسكان لا من حيث عددهم فحسب، بل من حيث خصائصهم ونموهم وتحركاتهم أيضاً"[1]. وبالمثل، يرى كلارك بأن جغرافية السكان هي: ***دراسة الاختلافات المكانية في توزيع السكان، وتركيبهم وهجراتهم ونموهم، وعلاقة***

ذلك بخصائص البيئة أو الأماكن[1]. وفي ضوء ذلك، يشير تريورثا إلى أن أعداد السكان وكثافاتهم وخصائصهم معلومات تمثل الخلفية الرئيسة لعلم الجغرافيا، بل يُعد السكان نقطة البداية التي من خلالها يُمكن ملاحظة العناصر الجغرافية الأخرى ودراستها وفهمها[2]. ومن جهة أخرى، يذكر زيلنسكي (Zelinsky) ثلاثة اهتمامات رئيسة لجغرافية السكان، تتمثل في التالي:[3]

١- وصف مبسط لتوزيع أعداد السكان وتباين خصائصهم مكانياً، أي أين توجد؟

٢- تفسير التباين المكاني لهذه الأعداد والخصائص، أي بالتحديد: لماذا توجد بالشكل أو النمط الذي هي عليه؟

٣- تحليل العلاقات المتبادلة بين المتغيرات السكانية من جهة، والمتغيرات الجغرافية المتمثلة في خصائص المناطق أو الوحدات المكانية وسماتها من جهة أخرى، وذلك للإجابة عن السؤال: كيف؟[4]

ومن جهة أخرى، تُعرف الديموغرافيا بأنها *الدراسة العلمية أو الإحصائية لحجم السكان وتوزيعهم وتركيبهم، بالإضافة إلى مكونات التغير*

السكاني[1]. ويعرفها برسا (Pressat) بأنها دراسة السكان والتغيرات التي تطرأ نتيجة التفاعل بين المواليد والوفيات والهجرة[2].

وبناء عليه، تتميز جغرافية السكان عن *الديموغرافيا* بأن الأولى تهتم بالاختلافات المكانية في توزيع الظاهرات السكانية، وتركز على مدى تأثير الخصائص المكانية الأخرى في توزيع هذه الظاهرات السكانية وتفسير أنماط توزيعها وسلوكها المكاني. وعلى الرغم من هذا الفرق إلا أن دارس جغرافية السكان لا بد أن يستوعب المفاهيم الديموغرافية الأساسية، ويُلم بأساليب التحليل الديموغرافي التي تعتبر أدوات لا يمكن الاستغناء عنها، أو التخصص والتعمق في جغرافية السكان بدونها. وفوق هذا وذاك، لا يمكن أن نفترض وجود حدود صارمة بين فروع العلم ومجالات المعرفة المترابطة والمتداخلة، وخاصة بين الديموغرافيا والدراسات السكانية من جهة، وجغرافية السكان من جهة أخرى. فالعلوم تتداخل فيما بينها، وتشترك في استخدام مناهج وأساليب وأدوات مشتركة لتحقيق أهدافها المتمثلة في خدمة الإنسان وزيادة سيطرته على بيئته، والإسهام في إيجاد الحلول للمشكلات أو الصعوبات التي تواجهه. وما من شك في أن جغرافية السكان تُكمل الديموغرافيا وتُعد فرعاً مهماً من فروع الدراسات السكانية بمفهومها الشامل.

إذن ما الفرق بين الديموغرافيا والدراسات السكانية؟

بناء على ما سبق، فإن "الدراسات السكانية" بوصفها فرعاً من فروع العلم والمعرفة، هي الدراسات التي يتم فيها إدخال متغيرات غير ديموغرافية في التحليل، سواء كانت متغيرات تابعة أو مستقلة، مثل التعليم والدخل والخصائص السكنية. ففي بعض الأحيان، تتم الإفادة من بعض المتغيرات غير الديموغرافية في تفسير بعض الظاهرات السكانية، بينما يمكن استخدام بعض المتغيرات الديموغرافية بوصفها متغيرات مستقلة لتفسير التباين في متغيرات تابعة غير ديموغرافية. ويكمن الاختلاف بين الدراسات السكانية والديموغرافيا في أن الأخيرة تستخدم المتغيرات الديموغرافية وحدها في تفسير الظاهرات السكانية أو الديموغرافية، في حين أن الأولى تستخدم متغيرات ديموغرافية وغير ديموغرافية، كما أشرنا آنفاً. وتُعد جغرافية السكان أقرب إلى الدراسات السكانية منها إلى الديموغرافيا، ولكن جغرافية السكان تُركز – كما ذُكر آنفاً–على التباين المكاني والعلاقات المكانية في دراسات الظاهرات السكانية، ومن ثم تضيف بعداً مهماً جدّاً لفهم الظاهرات الديموغرافية. وبذلك تدخل جغرافية السكان ضمن دائرة الدراسات السكانية.

ومن جهة أخرى، يهتم علم اجتماع السكان بفهم الظاهرات السكانية في ضوء البناء الاجتماعي للمجتمع، ومن خلال الربط بين النظرية الاجتماعية

والتركيب الهيكلي للمجتمع المتمثل في السكان، أي تفسير الظاهرات السكانية في ضوء ظاهرات اجتماعية أخرى؛ فمثلاً تفسير الخصوبة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال فهم البناء الأسري، ... وهكذا[1]. كما يهتم علماء الاقتصاد بالعلاقات بين السكان والموارد الاقتصادية والتنمية، إلى جانب أنشطة السكان وإنتاجيتهم، وذلك من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وتقدم اقتصاد المجتمع، بل إن المتغيرات الاقتصادية، مثل الدخل والاستهلاك والاستثمار تؤثر في المتغيرات السكانية وتتأثر بها؛ لذا يميل علماء الاقتصاد إلى تفسير كثير من الظاهرات السكانية من خلال مفهوم "التكلفة والعائد". كذلك، يُعنى علماء الطب بدراسة الأمراض والأوبئة والصحة الإنجابية والعوامل المؤثرة فيها، من أجل تحقيق أفضل المستويات الصحية للسكان. ويهتمون بالجوانب الفسيولوجية والبيولوجية لبعض العمليات الديموغرافية، كالخصوبة والوفيات والشيخوخة وغيرها.

ما دور المعرفة السكانية؟ وما أهميتها؟

تلعب المعرفة السكانية عامة، وجغرافية السكان خاصة، دوراً مهماً في التخطيط الشامل ونحوه، يمكن إيجازه فيما يلي:

أولاً: بما أن التخطيط يبدأ بالإنسان وينتهي به، وهو يهدف بشكل أساساً إلى

تنمية الإنسان ورفع مستوى معيشته، فإنه لا بد من معرفة خصائص هـذا الإنـسان وتوزيعـه الجغـرافي قبـل البـدء في وضـع الخطـط المتعلقـة بـه، وبتحسين مستوى معيـشته أو حـل مـشكلاته. لـذلك فـإن الدراسـات السكانية والجغرافية المتعلقة بتوزيع الـسكان وخصائـصهم تعتـبر خلفيـة أساسية وقاعدة مهمة، بل تُعد ضمن المدخلات المهمة التي ينبغي توافرها قبل البدء في صياغة الخطـط الـشاملة. فـلا أحـد ينكـر أن فهـم الـسكان وتوزيعهم ومعدلاتهم وتحركاتهم هو إحدى الركائز الأساسـية للتخطـيط الناجح سواء على مستوى الدولة أو على مستويات محلية صغيرة.

فتوزيع السكان – على سبيل المثال– مهم جـداً عنـد التخطـيط لتوزيـع الخدمات المختلفة، والتعرف إلى مدى كفاءتها وعدالة توزيعهـا. وأهـم مـن ذلـك، فـإن وضـع الخطـط الـشاملة والخطـط الخمـسية الملائمـة والناجحة لابد أن يعتمـد عـلى الدراسـات الـسكانية المتعلقـة بتوزيـع السكان وخصائصهم المختلفة كالعمر والنوع والتعليم والمهنة.

باختصار شديد، لا يمكن بأي حال من الأحوال وضع الخطط وصياغة الاستراتيجيات المهمة بمعزل عن المعرفة الـسكانية. فمعرفـة تحركـات السكان وهجراتهم واتجاهاتها وكذلك معـدلات الإنجـاب والوفيـات من العناصر المهمة لمعظم الخطط التنموية الشاملة؛ فعـلى سـبيل المثـال،

تعتبر بيانات العمر والنوع والتعليم والمهنة من الأمور المهمة جداً للتخطيط لتنمية القوى البشرية، ورفع مستوى أدائها وكفايتها الإنتاجية والتنبؤ بمستقبل العرض من القوى العاملة والطلب عليها. وكذلك في مجال التخطيط للتعليم، لا يمكن الاستغناء عن البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية عند وضع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة ببعض الجوانب المهمة كنوع التعليم والتخصصات التي ينبغي التركيز عليها والاهتمام بها، إلى جانب عدد المدارس والفصول الدراسية.

ثانياً: إلى جانب التخطيط، تحظى المسائل السكانية بأهمية كبيرة لدى الكثير من العلماء والمسئولين والعامة على حد سواء لارتباطها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فلا تكاد المجلات والدوريات العلمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تخلو من بحوث وتحقيقات وتعليقات حول المسائل السكانية وما يرتبط بها من مشكلات اقتصادية واجتماعية كتباطؤ النمو الاقتصادي، والبطالة، والطلب على الإسكان، والعنوسة، ومشكلات القبول في الجامعات وغيرها.

ثالثاً: أن عدد السكان وطبيعة تركيبهم وسماتهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والعرقية والمذهبية من العوامل المهمة التي تشكل القوة السياسية للدولة أو تضعفها.

رابعاً: تعتبر المعرفة السكانية خلفية أساسية لكثير من فروع المعرفة كالجغرافيا والتاريخ والاقتصاد والاجتماع والإعلام وعلوم البيئة، مما يستوجب استيعاب بعض المفاهيم والحقائق السكانية وإدراجها ضمن المناهج والمقررات في هذه العلوم وغيرها.

خامساً: تحتل المعرفة السكانية أهمية كبيرة لدى رجال الأعمال والمستثمرين؛ فنجاح كثير من الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية يعتمد بدرجة كبيرة على دقة البيانات السكانية ومدى الاهتمام بها وأخذها في الاعتبار؛ لذا نشأت كثير من المؤسسات والشركات في بعض الدول المتقدمة لتلبية احتياجات القطاع الخاص من البيانات السكانية على مستويات مكانية مختلفة.